

شفافية المالية العامة وفق ميثاق صندوق النقد الدولي

د. عبد العزيز خنفوسي

أستاذ محاضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي بسعيدة، الجزائر

الحلقة (٢)

المطلب الثالث : حق الجمهور في الإطلاع على معلومات المالية العامة السابقة والحالية والمقبلة

حتى تتجسد لنا مبادئ الشفافية الخاصة بالمالية العامة، فإنه يتوجب على القائمين على أمورها إتاحة الإطلاع العام على كل المعلومات الأساسية والشاملة التي تتعلق بالمالية العامة، وبهذا وطبقا للمبادئ والممارسات اللازمة الواجب اتخاذها وتطبيقها نكون قد قمنا بتقديم معلومات شاملة عن كل ما يتعلق بأنشطة المالية العامة، وتكون بذلك الحكومة قد سعت بطريقة أو أخرى من خلال عرضها لمعلومات المالية العامة بتيسير تحليل السياسة وتشجيع المساءلة.

وبالرجوع إلى ميثاق الممارسات السلمية في مجال شفافية المالية العامة المعتمد من طريق صندوق النقد الدولي سنة ١٩٩٨، نجد أنه تضمن مجموعة من الممارسات السلمية في سبيل تمكين الجمهور من الإطلاع على كل المعلومات المالية العامة السابقة والحالية والمقبلة، والتي نجدها تتمثل فيما يلي :

أولا : ضرورة أن تكون جميع أنشطة الحكومة المركزية داخل الموازنة وخارجها موثقة في جميع وثائق الموازنة والحسابات الختامية :

وفي هذا الصدد، وحتى تتحقق لنا شفافية المالية العامة، فإنه يجب القيام بتجميع كل المعلومات ذات العلاقة بأنشطة المالية العامة، والتي تحرص الحكومة المركزية على القيام بها من الحين إلى الآخر، أو التي يتم تنفيذها نيابة عنها في شكل وثائق الموازنة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتطلب الأمر أن تتوافر كل التقارير على بيانات تفصيلية تشمل جميع الأنشطة التي قد تتم داخل أو خارج الموازنة، وهذا ونجد أن مستوى التفاصيل المستخدمة في وصف أي عنصر محدد من عناصر النفقات أو الإيرادات قد يختلف تبعا لحجم وأهمية النشاط⁽¹⁾ الذي

(1) - قد نجد على سبيل المثال أن التقديرات تُشير إلى أن مؤسسات التقاعد والرعاية الصحية في دولة اليونان تمثل ما يقارب 36% من نفقات الحكومة العامة في سنة 2004، ولزائد من التفصيل يُمكن مراجعة تقرير مراعاة المعايير والمواثيق فيما يتعلق بالمالية العامة بدولة اليونان لسنة 2006، الإطار 01.

تقوم به سواء الحكومة المركزية أو أحد أجهزتها الأخرى المتمثلة في كل من: مركز المالية العامة الموحد للحكومة المركزية⁽²⁾، وكذا أجهزة الحكومة المركزية المستقلة.

ثانياً: العمل على تقديم معلومات عن أداء المالية العامة تخص الماضي والحاضر والمستقبل:

ينبغي العمل على تقديم وتوفير معلومات عن أداء المالية العامة في السابق في إطار عرض الموازنة السنوية، وهذا بناءً على ما ورد في الموازنة من تصنيفات مع العمل على تعزيز حصيلة الموازنة في آخر سنتين على الأقل بوثائق الموازنة السنوية في مواضع أخرى، وهذا حتى يكون الوضع الراهن للمالية العامة⁽¹⁾ أكثر اكتمالاً وأكثر وضوحاً. ومما سبق القول به، فإنه يجب أن تقدم مع الموازنة السنوية كل التقديرات المتعلقة بالموازنة الأصلية والمعدلة للسنتين السابقتين على الأقل مضافة إليها النتيجة الفعلية أو النتيجة التي يمكن توقعها في حالة ما إذا كانت النتيجة الفعلية غير متاحة في الوقت الحاضر، كما يجب العمل كذلك على تقديم توقعات سنتين على الأقل بعد سنة الموازنة السنوية. هذا ويفضل أن تكون التوقعات الاقتصادية الكلية تتوافق إلى حد ما مع أهداف السياسة المعلنة في المدى المتوسط، على أن يتم تقديم توقعات مالية إجمالية لما بين ٥ إلى ١٠ سنوات التالية في وثائق الموازنة السنوية.

ثالثاً: العمل على تضمين وثائق الموازنة العامة بيانات تتعلق بطبيعة النفقات الضريبية والالتزامات

الاحتمالية والأنشطة شبه المالية، بالإضافة إلى مخاطر المالية العامة:

وعليه يتعين على وثائق الموازنة العامة أو وثائق المالية العامة أن تتضمن بياناً بأهم النفقات الضرورية التي يجب على الحكومة المركزية أن تتحملها، كما أن اعتماد هذه النفقات الضريبية سيكون الغرض منه على مستوى السياسة العامة هو تحديد مدته، وكذا تحديد الأشخاص المستفيدين والمستهدفين منه، إلا في الحالات الاستثنائية التي تكون معقدة بصورة أو أخرى، فإنه يُتطلب تحديد مقدار أهم النفقات الضريبية، والتي يتعين تسجيلها وتقديرها كمياً قدر المستطاع في وثائق الموازنة السنوية.

(2) - راجع: تقرير مراعاة المعايير والمواثيق في مجال المالية العامة لدولة كندا لسنة 2002، الفقرة 18، وتقرير مراعاة المعايير والمواثيق في مجال المالية العامة لدولة فرنسا سنة 2002، الفقرة 09.

(1) - تتضمن وثائق الموازنة في دولة الشيلي لسنة 2006 معلومات عن مجملات المالية العامة الرئيسية لأربع سنوات سابقة على سنة الموازنة، وتوقعات لثلاث سنوات تالية لسنة الموازنة، ويتضمن مشروع قانون الموازنة أرقام التنفيذ النهائية للسنوات الأربع السابقة للوزارات والبرامج، وهذا بنفس القدر من التفاصيل كما في الموازنة، وتتضمن البيانات السنوية التي تصدرها هيئة الرقابة العامة التابعة للحكومة مقارنة بالموازنة ذات الصلة، ولزيت من التفاصيل راجع: تقرير مراعاة المعايير والمواثيق في مجال المالية العامة لدولة شيلي، لسنة 2003، الفقرة (30).

وتطبيقاً للمبادئ التوجيهية المتعلقة بأفضل الممارسات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن الأمر يقتضي تضمين التكاليف التقديرية لجميع النفقات الضريبية في وثائق الموازنة السنوية، بالإضافة إلى عملية الجمع بين مناقشات النفقات الضريبية والنفقات العامة بأكثر قدر ممكن، كما تقتضي كذلك شفافية المالية العامة أن تقوم مستويات الحكومة المركزية بالإعلان عن طبيعة التزاماتها الاحتمالية⁽¹⁾، وبهذا يجب على الحكومة المركزية أن تتحمل تكاليف الالتزامات الاحتمالية في حالة حدوث تطور معين، وعليه نجد أن هذه الالتزامات الاحتمالية تشمل كل الضمانات الحكومية الصريحة أو الضمنية، بما في ذلك رأس المال الذي لم يُطلب بعد، وغير ذلك من الالتزامات القانونية المحتملة.

ومن جهة أخرى نجد كذلك أن الإبلاغ عن الأنشطة شبه المالية يُعتبر عملية متشعبة وتثير عدداً من القضايا، فعلى مستوى الأنشطة شبه المالية التي تقوم بها المؤسسات العامة غير المالية، نجد أن كثيراً من أشكال الدعم قد تكون ضمنية، وأن تأثيرها المالي والتوزيعي قد تحجبه تدابير أخرى متداخلة، الأمر الذي يستلزم شيء من الواقعية العملية عند تقرير نطاق الأنشطة شبه المالية التي يتعين الإبلاغ عنها.

وفي الأخير ينبغي أن تُشير وثائق الموازنة السنوية إلى كل المخاطر الرئيسية التي تكتنف تقديرات المالية العامة المقدمة، ويمكن تجميع هذه المخاطر بعناية في بيان واحد يُسمى "بيان المخاطر في المالية العامة"، وهذا باعتبار أنه يُشكل أفضل الممارسات، ويغطي العناصر الموضحة في الإطار رقم ٢١ من ميثاق الممارسات السلمية في مجال شفافية المالية العامة، وأهم عناصره هي حساسية التقديرات لتباين الافتراضات الاقتصادية، والالتزامات الاحتمالية.

رابعا: يجب أن تتضمن وثائق الموازنة السنوية، وبصفة مستقلة كل الإيرادات المحصلة من جميع الإيرادات الرئيسية، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بالموارد والمساعدات الخارجية:

وفي هذا الصدد، فإنه يجب على العديد من البلدان وضع تصنيفات إضافية لمصدر الإيرادات، والتي تقوم الحكومة بتحصيلها إما في شكل إيرادات نفطية أو غيرها من إيرادات الموارد الطبيعية، كما قد يكون شكل هذه الإيرادات ضرائب الدخل أو الرسوم أو حقوق الامتياز أو المنح أو ترتيبات تقسيم الأرباح أو التحويلات من

(1) - يعرف الاتحاد الدولي للمحاسبين- مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الالتزامات الاحتمالية بأنها: "إما أن تكون (أ) التزام محتمل ينشأ عن أحداث سابقة، ولا يتأكد إلا بوقوع أو عدم وقوع حدث أو أحداث مستقبلية غير مؤكدة لا تخضع تماما لسيطرة المؤسسة المعنية، أو (ب) التزام حاضري ينشأ عن أحداث سابقة ولكنه لا يُسجل كالتزام لأنه: (1) ليس من المرجح وجود احتياج إلى إخراج موارد تُمثل منافع اقتصادية لسداد الالتزام، أو (2) لا يُمكن قياس مقدار الالتزام بشكل يُعتد به بما فيه الكفاية".

المؤسسات العامة، أو أي مصادر أخرى مثل تراخيص الاستكشاف، وتراخيص التعدين والنفط وصيد الأسماك، وضرائب الصادرات .

وبالتالي، فإنه يجب أن تكون وثائق الموازنة السنوية قادرة على تحديد جهة التحصيل، وكذا مصدر الإيرادات وفقا لتصنيف دليل إحصاءات مالية الحكومية لعام ٢٠٠١، أو أي تصنيف معياري دولي آخر.

خامسا: يقع على عاتق الحكومة المركزية أن تقوم بنشر معلومات عن مستوى وتكوين الدين العام والأصول المالية الحكومية، وأهم الالتزامات التعاقدية، وأصول الموارد الطبيعية:

وفي هذا الصدد تقتضي أفضل الممارسات فيما يتعلق بتقديم المعلومات عن الخصوم والأصول المالية القيام بنشر الميزانية العمومية الحكومية كجزء من وثائق الموازنة السنوية، وعليه يجب القيام بنشر تفاصيل ديون الحكومة المركزية وأصولها المالية سنويا، وهذا في غضون ستة أشهر من نهاية السنة المالية، أما إذا كان حجم الدين العام أو الأصول المالية كبيراً، فإن الأمر يقتضي نشر تقرير ربع سنوي، كما يجب أن تحتوي المعلومات المتعلقة بالديون على كل ما يتعلق برصيد الدين الحالي سواء في السنة الجارية أو في السنتين السابقتين، بالإضافة إلى تكاليف خدمة الدين عن نفس الفترة، وطبقا للمعيار الخاص بنشر البيانات، فإنه يُشترط وضع جملة من التقارير ربع سنوية خاصة بتوقعات خدمة الدين متوسط الأجل وطويلة الأجل، وهذا على مدار أربعة أرباع السنة على أساس سنوي يتم من خلاله الإفصاح عن أصل الدين والفائدة المستحقة عليه⁽¹⁾.

وعليه يجب أن تغطي عملية الإبلاغ كل ما يتعلق بالدين الشامل للحكومة المركزية، بما في ذلك الأوراق المالية والقروض والودائع⁽²⁾، وطبقا لدليل الإحصاءات المالية للحكومة لعام ٢٠٠١ الصادر عن صندوق النقد الدولي، وكذا الوثيقة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام ١٩٨٨، فإن تقرير دين الحكومة يجب أن يتضمن ضمانات مباشرة أو غير مباشرة بكل ما يتعلق بإيرادات الموارد في المستقبل، وهذا بناءً على التزام مسبق للجهات المقرضة التي يقع على عاتقها تحقيق مستوى عال جداً من الإنتاج، كما ينبغي كذلك الإفصاح عن جميع المخاطر التعاقدية الحكومية، وجميع الالتزامات الناشئة عن أي دين متصل بالموارد.

(1) - تقترح المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن يتم الإبلاغ ببيانات الديون بفواصل زمني يبلغ شهراً واحداً.

(2) - تركز معايير الإبلاغ ببيانات الدين المحددة هنا على المعايير المتضمنة في النظام العام لنشر البيانات (GDDS) الموضحة في الموقع الإلكتروني التالي: <http://dsbb.imf.org/applications/web/gdds/gddshome> ومن أجل الإطلاع أكثر على مناقشة بعض القضايا المتصلة بالإبلاغ ببيانات دين الحكومة وأصولها المالية، راجع دراسة (2000a)

سادسا: ينبغي أن تعمل وثائق الموازنة السنوية على الإبلاغ عن المركز المالي للحكومات دون المركزية، وماليات المؤسسات العامة:

وفي هذا الإطار ينبغي القيام بتقديم معلومات فعلية عن مركز المالية العامة للحكومات دون المركزية، والمركز الموحد للحكومة العامة، كما أنه وطبقا لأفضل الممارسات يُشترط ضرورة نشر معلومات صحيحة وموثقة عن الحكومة العامة في أجل لا يتعدى ستة أشهر من نهاية السنة، وحتى يتحقق ويتأكد لنا الإفصاح عن مركز المالية العامة للحكومة المركزية، وكذا المركز الموحد للحكومة العامة، فإننا نجد أن بعض الدول تقوم بإعداد بيانات شاملة عن ماليتها العامة من خلال تصنيف موحد يعرض لنا مركز المالية العامة الموحد للحكومة العامة مع الموازنة السنوية للحكومة المركزية، وفي بلدان أخرى نجد هيئات المالية العامة تعتمد وبشكل أساسي على معيار شفافية المالية العامة الذي تلتزم به الحكومة المركزية⁽³⁾.

ومن جهة أخرى، فإننا نجد كذلك أن المؤسسات العامة كثيراً ما تُؤثر على البيعة العامة للاقتصاد الكلي من خلال مركزها المالي، فقد تكثرت التزاماتها المالية وتتراكم عليها الديون المفرطة، الأمر الذي يقع كله على الحكومة المركزية نتيجة تحملها لخسائر هذه المؤسسات العامة، والتي في كثير من الأحيان تُمارس أنشطة واسعة خارج الموازنة السنوية، لا تشملها التدابير التقليدية للرصيد الكلي للحكومة العامة.

وفي الأخير يُمكن القول أن المؤسسات العامة وتجسيدا لشروط شفافية المالية العامة الأخرى، فإنه يقع على عاتقها نشر جميع البيانات المالية التي خضعت للمحاسبة والتدقيق المُستقل في غضون فترة قصيرة من نهاية كل سنة مالية، وأن يتم تضمين كل هذه المعلومات المتحصل عليها في وثائق الموازنة السنوية، بما في ذلك الأرصدة التشغيلية التي تسمح بإجراء تقييم سليم لجميع مخاطر المالية العامة.

سابعا: من واجب الحكومة أن تقوم بنشر تقارير دورية عن المالية العامة في الأجل الطويلة:

تعتبر التوقعات طويلة الأجل لمتغيرات المالية العامة مطلوبة وفي العديد من البلدان، وهذا لارتباطها بمسألة الشفافية المالية العامة التي تُساعد على تحسين الإلمام بالتكاليف المستقبلية للقرارات التي تتخذ في إطار

(3) - ففي استراليا مثلا، نجد أن الأقاليم المختلفة الموجودة فيها عبارة عن كيانات ذات سيادة تقدم ميزانياتها بشكل مستقل عن الحكومة المركزية، غير أن هذه الأقاليم كثيراً ما تعتمد بشكل كبير على المنح من الحكومة المركزية، وهذا في إطار بذلها جهود جبارة في سبيل توحيد أسلوب العرض الإحصائي تماشيا مع المعايير الدولية في جميع الأقاليم ذات السيادة، وأما في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الموازنة الاتحادية هي محور تركيز سياسة المالية العامة القومية، حيث تقوم الحكومة الاتحادية بتجميع معلومات الحكومة العامة الموحدة في نهاية الفترة المعنية.

السياسات الحالية، بالإضافة إلى مساعدتها على إدارة المخاطر، وزيادة المصدقية في الأسواق المالية، مع العمل على دعم السياسات الاقتصادية الكلية السليمة داخل الحكومة .

وبالرجوع إلى المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات المعتمدة لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن الأمر يفرض وجوب نشر تقارير طويلة الأجل كل خمس سنوات تتضمن تقدير مدى استمرارية سياسات المالية العامة الراهنة، بالإضافة إلى تضمن هذه التقارير كذلك عرضاً لكل الافتراضات التي يمكن أن يستند إليها التحليل، ومن المهم جداً أن يُؤخذ في الحسبان على المدى الطويل بكل الالتزامات التي تتعهد بها السياسات المتبعة، والتي يمكن أن تترتب عليها آثار مالية في المستقبل .

ومن المهم جداً البحث عن طرق أخرى يكون الهدف منها البحث في الآثار طويلة الأجل لسياسة المالية العامة، ولعل من أهمها طريقة استخدام المحاسبة الجبلية التي تقوم على عنصر العبء الضريبي الصافي الذي تواجهه الأجيال المختلفة، والذي من خلاله يمكن دراسة ما قد يترتب على السياسات الجارية من نقل للأعباء بين الأجيال، بالإضافة إلى استخدام هذه المعلومات كأساس لإصدار أحكام بشأن مدى استمرارية هذه السياسات⁽¹⁾ .

هذا، وتخضع كذلك التوقعات طويلة الأجل لعنصر عدم اليقين الذي ينشأ من تفاعل العديد من المتغيرات والعوامل، والتي منها المتغيرات الاقتصادية والعوامل الديمغرافية، ومن الواجب أيضاً وبدرجة أساسية أن تُغطي التوقعات طويلة الأجل المجال الكامل لنشاط المالية العامة، بالإضافة كذلك إلى الإنفاق الضريبي، والصناديق الممولة من خارج الموازنة، والالتزامات الاحتمالية .

المطلب الرابع: الضمانات الموضوعية التي تحكم معلومات المالية العامة .

حتى تتأكد لنا شفافية المالية العامة، فإنه يجب أن تستوفي بيانات المالية العامة الخاصة بالحكومة كل المعايير الأساسية والمهمة التي تُؤكد على صحتها وجودتها، وفي هذا السياق هناك مجموعة من الآليات والضمانات التي تضمن الموضوعية بخصوص المعلومات التي تُحكم شفافية المالية العامة، وهي في حد ذاتها بمثابة آليات للرقابة الداخلية لجمهور الموظفين العموميين، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بالتوظيف في الخدمة العامة، والتدقيق الداخلي، والمشتريات وغيرها هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتطلب الأمر كذلك وجود آليات للرقابة الخارجية

(1) - تشمل مطبوعة المناظر التحليلية توقعات طويلة الأجل - 75 سنة - لإيرادات ومصروفات الضمان الاجتماعي، وصناديق التأمين الإستثمارية للعلاج بالمستشفيات، بما في ذلك الرصيد الإكتواري المقدر للصناديق الإستثمارية لمدة 75 سنة كمقياس وجيز لمركزها المالي، ولزيد من التفاصيل راجع قسم الافتراضات والتحليلات الاقتصادية بمنشور " المناظرة التحليلية " بالموقع الإلكتروني التالي: <http://www.whitehouse.gov/omb/budget>

تكون هي الأخرى بمثابة ضمانات موضوعية تتجسد أساسا في خلق جهاز وطني مخصص للتدقيق، ويتمتع بالاستقلالية في أداء مهامه المنوط بها، وكذا ضرورة وجود جهاز وطني للإحصاء، مع ضرورة الاستعانة بخبراء خارجيين مستقلين.

ومن هنا بات علينا لازما أن نناقش الضمانات الموضوعية التي تحكم معلومات المالية العامة وفق ما يتضمنه ميثاق الممارسات السلمية، وهذا علي الشكل الآتي:

أولا: ضرورة أن تراعي الموازنة من خلال تنبؤاتها وتقديراتها لكل المعلومات المتعلقة بالآفاق المستقبلية للاقتصاد، وكذا أحدث التوقعات في مجال النفقات والإيرادات والتمويل⁽¹⁾:

فمن المهم جداً أن تكون تنبؤات الموازنة متناغمة ومنسجمة مع كل ما يمكن أن تُسفر عنه الاتجاهات العامة في مجال الإيرادات والنفقات، بالإضافة إلى مواكبتها لكل التطورات الاقتصادية الكلية الأساسية، وأخذها بعين الاعتبار لكل الالتزامات المحددة على صعيد السياسات.

إن مسألة القيام بتحديث تقديرات الموازنة السنوية، قد يجعلها تقع في مسألة الاختلاف بين ما إذا كان الحصول على معلومات حديثة تتعلق بحصيلة الموازنة السنوية والتوقعات الأصلية ناتج إما عن الانحراف في الافتراضات الاقتصادية الكلية أو عن محددات التوقعات الأصلية، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بمعدلات التنفيذ في المجال الاستثماري، أو معدلات التحصيل بالنسبة للقطاع الضريبي، فالمفترض في هذه الحالة هو البحث في نوعية المعلومات المختلفة المتحصل عليها، ومحاولة مطابقتها مع البيانات المعارضة التي تتضمن جملة من البنود سيتوجب الأمر التحقق من صحتها.

ثانيا: ضرورة إتباع المعايير المحاسبية المتعارف عليها أثناء إعداد بيانات المالية العامة التي تتضمنها الموازنة السنوية والحسابات الختامية:

إن العمل على استيفاء المعايير المحاسبية المتعارف عليها⁽²⁾، ومحاولة تطبيقها أثناء إعداد بيانات المالية العامة هو ما تقتضيه شفافية المالية العامة، فالجهاز الحكومي لأي بلد يقع على عاتقه تقديم توضيحات عندما يتم مساءلته

(1) - يوضح تقرير مراعاة المعايير والمواثيق في مجال المالية العامة في هولندا لسنة 2006، الفقرة (60)، أن بيانات الموازنة موثوقة، وأن الاختلافات بين النتائج التي تنتجها الموازنة والنتائج الفعلية يُفصح عنها للجمهور، مع تعليل الاختلاف.

(2) - وهذا مثل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS)، والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP)، كما في المملكة المتحدة ونيوزلندا، أو معايير المحاسبة المالية الإتحادية التي تُطبقها الحكومة الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية، ولزيد من التفاصيل راجع الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.fasab.gov>

حول كل ما يتعلق بالمعايير والسياسات المحاسبية المطبقة في الموازنة السنوية والحسابات الختامية، فالأمر لا يقف عند حد المراقبة، وإنما يتعداه ليصل إلى ضمان التقيد بهذه المعايير المحاسبية.

وعليه ينبغي الإعتماد واستخدام نفس الأساس المحاسبي للوقوف على أسباب التغيير، وتوضيح تجليات الآثار على إجماليات المالية العامة بغية تسهيل عملية المقارنة بين مختلف سنوات الموازنة، وفي هذا الصدد نجد أن الإتحاد الدولي للمحاسبين - مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام- قد قام بإعداد ووضع مجموعة من المعايير الإرشادية وبعض الإرشادات، وكذا جملة التفسيرات التي تُصاحب المبادئ المحاسبية الحكومية القائمة، وهذا حتى تلعب دورها الأساسي والمهم بخصوص إعداد التقارير المالية.

ثالثاً: التأكيد على تطابق تقارير المالية العامة الداخلية مع بيانات المالية العامة المستمدة من المصادر

الأخرى، والعمل على تفسير كل التعديلات التي تطرأ على تصنيف بيانات المالية العامة التاريخية:

حتى تتجسد وتتأكد لنا شفافية المالية العامة، فإن الأمر يقتضي القيام بعملية مراجعة مزدوجة، وهذا للتحقق من تطابق الحسابات الختامية مع اعتمادات الموازنة السنوية، وأن يتطابق كل منهما مع جاء في إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ من تقارير⁽¹⁾، وعليه يجب أن يكون إعداد تقارير إحصاءات مالية الحكومة يتوازي مع تقارير الموازنة السنوية، والعمل على توظيفها أثناء صياغة سياسة المالية العامة.

إن عملية المطابقة بين بيانات المالية العامة مع بيانات المالية العامة الأخرى، والتي من بينها: البيانات النقدية، بيانات الحسابات القومية، بيانات ميزان المدفوعات،... إلخ تقتضي إجراء مطابقة دقيقة، حيث أن الأمر يُوجب مطابقة الرصيد الكلي مع كل بيانات التمويل المُبلغة من الحكومة وكياناتها المالية المتمثلة في البنك المركزي، وباقي الجهاز المصرفي.

أما بخصوص الاتساق مع البيانات التاريخية، فإن الأمر يُوجب تفسير كل ما يطرأ على بيانات المالية العامة التاريخية من تعديلات وفق مجموعة من الضمانات التي تكفل جودة بيانات المالية العامة عبر الزمن، وفي هذا الصدد لا بد من القيام بتوضيح طبيعة الأرقام إن كانت مبدئية أو نهائية، وهذا عند عرض كافة البيانات الإجمالية الخاصة بالمالية العامة في وثائق الموازنة السنوية خاصة بسنوات سابقة، كما أن أية تعديلات أو تغييرات تطرأ على بيانات المالية العامة من خلال التصنيف والمعالجة للمعاملات يجب أن تتم من خلال التطابق بين الطريقتين

(1) - راجع المعلومات المُفصلة التي أعدتها إدارة الإحصاء بصندوق النقد الدولي، وهذا من خلال الموقع المرجعي الخاص بجودة البيانات (DQRS).

الجديدة والقديمة اللتين تم الإعتماد عليهما في عرض البيانات التاريخية، مع ضرورة القيام بشرح كل الأسباب التي أدت إلى التغيير مع تقريب وجهات النظر فيها يتعلق بآثار التغيير على المالية العامة.

الخاتمة:

يُمكن القول أن الاهتمام بشفافية المالية العامة قد أصبح من الأهداف الأساسية التي سعت دول العالم إلى تحقيقها، وقد تجلّى ذلك من خلال سعيها الدائم والدؤوب إلى الالتزام بما تضمنه الميثاق من ممارسات سليمة وجب على الدول الأخذ بها، وعليه فقد أبدت العديد من البلدان وخصوصا الساعية للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي اهتماما مبكراً بإعداد تقارير تُراعى فيها المعايير والمواثيق المتعلقة بمجال شفافية المالية العامة، فنجد على سبيل المثال أن كل من أمريكا اللاتينية ودول الكومنولث المستقلة حققت تقدما جوهريا فيما يخص موضوع شفافية المالية العامة، وقد تطلب الأمر إدخال العديد من التحسينات تمثلت في: تحديد دور الحكومة، القيام بتقليص الأنشطة شبه المالية، تحسين واقعية الموازنة، العمل على تبسيط النظام الضريبي، وكذا الحد من الصلاحيات الاستثنائية في الإدارة الضريبية.

كما نجد أن بلدان الاقتصادات الصاعدة، وفي سبيل تحسين مستوى الشفافية في المالية العامة بين مختلف مستويات الحكومة عملت على إلغاء المركزية، ووسعت من نطاق تغطية الحكومة العامة، كما قامت كذلك بتحسين مستوى الإبلاغ عن الالتزامات الاحتمالية والأنشطة شبه المالية، وكذا تقوية وظائف التدقيق الداخلي والخارجي.

وفي الأخير نرى أن تنفيذ جميع الممارسات السليمة التي جاء بها الميثاق الخاص بشفافية المالية العامة المعتمدة من طرف صندوق النقد الدولي سنة ١٩٩٨ يُمكن أن يُشكل تحدياً كبيراً للعديد من البلدان، وهذا راجع لضعف قدراتها فيما يتعلق بإدارة المالية العامة، إلا أن الأمر ليس بالمستحيل، وهذا راجع إلى أن الميثاق نفسه تضمن مجموعة من المتطلبات الأساسية التي يمكن أن تُسهم في صناعة شفافية المالية العامة لهذه البلدان، حيث يجب عليها تطبيق مبدأ العلانية في عملياتها المالية، ونشر تقاريرها السنوية، والخضوع للتدقيق الخارجي بشكل سنوي، كما نص الميثاق أيضا على أن تكون تقارير الحكومات دون المركزية والمؤسسات العامة متاحة بشكل دوري للحكومة العامة، وهذا حتى تتمكن من متابعة كل ما يتعلق بالشأن المالي الخاص بالحكومة العامة والقطاع العام، والأهم من هذا كله، فإن الهيئات التشريعية للبلدان ذات الاقتصادات الصاعدة يُمكنها أن تقوم بمساءلة السلطات التنفيذية، وترغمها على إدخال مزيد من الشفافية في مجال المالية العامة.